

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٩١٦ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور،
 وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة وتعديلاته بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩.
 وعلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية والتي وقعت عليها مصر في ١٩٩٢
 وتم التصديق عليها في ٢٠٠٥،
 وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بتشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية،
 وعلى القرار الوزاري رقم ١٣١ لسنة ٢٠١٠ بإعادة تشكيل المجلس المصري لآلية التنمية النظيفة،
 وعلى التجارب الدوليّة بشأن إنشاء هيئة وطنية مسؤولة عن إدارة ملف التغيرات المناخية،
 وبناء على ما عرضه وزير البيئة،

قرار

(المادة الأولى)

يُشكل المجلس الوطني للتغيرات المناخية برئاسة وزير البيئة وعضوية كل من:
 - الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة - نائباً للرئيس
 - ممثل لوزارة الدفاع - هيئة عمليات القوات المسلحة - مركز إعداد الدولة للحرب
 - ممثل لوزارة الخارجية - نائب مساعد وزير الخارجية لشئون البيئة والتنمية المستدامة.
 - ممثل لوزارة المالية - رئيس قطاع التمويل
 - ممثل لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري - رئيس قطاع إعداد ومتابعة
 - الخطة القومية .

نقطة الاتصال الوطنية للصندوق الأخضر للمناخ.

ممثل لوزارة الداخلية - رئيس قسم حماية البيئة الهوائية والأرضية بالإدارة العامة لشرطة

البيئة والمسطحات.



ممثل لوزارة التعاون الدولي - رئيس قطاع التمويل الدولي

ممثل لوزارة الكهرباء والطاقة المتتجدة - المدير التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية

المستهلك.

ممثل لوزارة الموارد المائية والري - مدير معهد التغيرات المناخية بالمركز القومي لبحوث المياه.

ممثل لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - رئيس مركز معلومات التغيرات المناخية

ممثل لوزارة التجارة الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة - رئيس الهيئة العامة

للمواصفات وجودة

ممثل لإتحاد الصناعات المصرية - نائب رئيس الإتحاد

ممثل لوزارة الاستثمار

ممثل لوزارة النقل - رئيس قطاع السفن والموازنات

ممثل لوزارة البترول والثروة المعدنية - مساعد الرئيس التنفيذي للهيئة والمشرف على

شئون البيئة

ممثل لوزارة الطيران المدني - رئيس الإدارة المركزية للجودة.

ممثل لوزارة البحث العلمي - مدير صندوق العلوم والتكنولوجيا

ممثل لهيئة الأمن القومي

ممثل لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

ممثل للإتحاد العام للجمعيات الأهلية عن المجتمع المدني

ممثل للجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء - مدير المركز القومي للمعلومات.

عدد (٣) خبراء وطنين يختارهم السيد / وزير البيئة

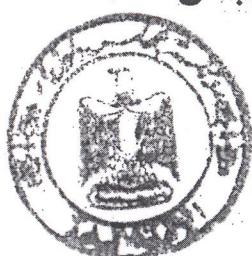
المنسق الوطني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ - مقرراً للمجلس.

(المادة الثانية)

يكون المجلس مسؤولاً عن :

١- العمل على صياغة وتحديث إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ.

٢- رسم الخطة الوطنية الخاصة بتغير المناخ وربطها بإستراتيجية التنمية المستدامة.



٣- تجميع وتركيز كافة الجهود الوطنية المبذولة في مجال الدراسات والبحوث المتعلقة بتغير المناخ وكذا مشروعات تخفيف الإنبعاثات والتكيف مع مخاطر تغير المناخ.

٤- إزالة المعوقات الخاصة بتجمیع وإدارة ومعالجة البيانات الخاصة بتغير المناخ بحيث يتم وضعها بشفافية أمام متعدد القرار.

٥- اقتراح ومتابعة إدراج مخصصات مالية سنوية متزايدة تدريجياً في الموازنة العامة للدولة داخل كل وزارة معنية لمشروعات التكيف مع آثار تغير المناخ وكذلك التخفيف من الإنبعاثات.

٦- الموافقة على المشروعات المقديمة للتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ.

٧- الموافقة على الخطة الخاصة بمشاركة الدولة في الجهود الدولية لتغير المناخ INDCs.

٨- تكليف ممثل وزارة التخطيط والتنمية والإصلاح الإداري بالتنسيق مع الصندوق الأخضر للمناخ وذلك للمشروعات التي تمت الموافقة عليها للتمويل من الصندوق.

٩- قيام الوزارات المعنية بتكليف أحد وحداتها ذات الصلة للعمل على موضوعات تغير المناخ وما يترتب عليها من التزامات وتعمل تحت إشراف ممثل الوزارة بالمجلس الوطني

للتغيرات المناخية

(المادة الثالثة)

يفوض ممثلو الجهات الواردة بالمادة الأولى من القرار من قبل أجهزتهم في اتخاذ التوصيات الازمة المتعلقة بقضايا تغير المناخ قبل رفعها إلى مجلس الوزراء، ولرئيس المجلس دعوة من يراه مناسباً لحضور اجتماعات المجلس دون أن يكون للمدعوبين حق التصويت على قرارات وتوصيات المجلس، ويعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيسه بمقر وزارة البيئة بالقاهرة، ويجوز عقد الاجتماعات في المكان الذي يحدده رئيس المجلس، ويعاون المجلس في أعماله الإدارة المختصة للتغيرات المناخية بجهاز شئون البيئة كأمانة فنية.



(المادة الرابعة)

يباشر المجلس كافة الصالحيات التي تعمل على تفعيل الجهود الوطنية في مجال التغيرات المناخية والتنسيق مع كافة قطاعات الدولة من أجل صياغة وتحديث إستراتيجية وطنية شاملة لتغيير المناخ وربطها بخطط التنمية الاقتصادية.

(المادة الخامسة)

يعد المجلس تقريراً بنتائج أعماله كل أربعة أشهر أو كلما ارتأى رئيس المجلس ويعرض على رئيس الوزراء.

(المادة السادسة)

ينعقد المجلس دوريًا مرة كل شهرين على الأقل وبدعوة من رئيس المجلس وله أيضًا دعوة المجلس للإنعقاد كلما دعت الضرورة.

(المادة السابعة)

تقوم وزارة المالية بتخصيص مبلغ ضمن المعتمد والمخصص لموازنة جهاز شئون البيئة - كبند مستقل - وطبقاً لعرض وزير البيئة يخصص للصرف على أغراض المجلس لتحقيق مهامه.

(المادة الثامنة)

يستحق أعضاء المجلس بدل حضور جلسات الاجتماعات شاملاً بدل الانتقال مبلغ وقدره (٥٠٠) خمسمائة جنيه للجلسة الواحدة من مخصصات الميزانية السنوية للمجلس بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء.

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

(المادة العاشرة)

على الجهات المختصة تنفيذ ما جاء من أحكام هذا القرار كل فيما يخصه.

رئيس مجلس الوزراء

(مهندس إبراهيم محلب)

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ

الموافق ١٣ يولـيـو سـنة ٢٠١٥ مـ

صورة مرسلة إلى السيد /

رئيس

هيئة مستشاري مجلس الوزراء
(الرئـيس)

المستشار/ السيد محمد السيد الطحان

